بيئة المعلومات في أفريقيا والاتجاه نحو مجتمع المعلومات الأفريقى(*)

د. مفتاح محمد دياب

أستاذ مساعد

قسم المكتبات والمعلومات ، جامعة الفاتح

طرابلس (ليبيا)

مقدمة :

المعلومات كانت ولا تزال ذات أهمية وقيمة للإنسان منذ الأزمنة القديمة وحتى وقتنا الحاضر ، وبعد اختراع الكتابة قام الإنسان بمجهودات عظيمة لتسجيل وتدوين المعلومات ، وخزنها فى الوسائط التى كانت متوفرة له فى ذلك الزمان ، مثل الألواح الطينية ، وورق الباردى ، وسعف النخيل ، وأخيراً على الورق بعد معرفة صناعة الورق من طرف الصينيين ، ودخول هذه الصناعة إلى أوربا عن طريق العرب فى العصور الوسطى .

والتأكد من أهمية المعلومات ووسائطها ، فقد تم إنشاء مؤسسات (المعلومات) مثل المكتبات ودور المحفوظات فى الشرق الأدنى والإمبراطورية الإسلامية فى العصور الوسطى وما قبلها .

فقد تم فتح مئات المكتبات فى بغداد ، والقاهرة ، ودمشق ، ولبنان ، وشمال أفريقيا ، والأندلس العظيم، حيث كان معظم إذا لم يكن كل المدن الإسلامية تعج بالمكتبات وأسواق الكتب ، ومدينة قرطبة الإسلامية كانت تعتبر مدينة بلا أميين ، حيث كان كل إنسان فيها على علاقة حسب كبيرة مع الكتب والمكتبات والشغف بالقراءة .

أهمية المعلومات :

فى عصر المعلومات الحاضر ، تعتبر المعلومات مورداً هاما وحيويا مثله مثل بقية الموارد الطبيعية التى لا نستطيع العيش بدونها ، ويؤكد ذلك وبليام جيمس مارتن W. J. Martin – بقوله : «المعلومات كانت ولاتزال لذات أهمية سواء بالنسبة للصيادين والرعاة فى الأزمنة القديمة أو رجال التجارة والصناعة فيما بعد»[1] . وكثير من الباحثين

* هذه الدراسة هى ترجمة بتصرف لأحد فصول أطروحة دكتوراه قدمها الكاتب لقسم دراسات المعلومات ، جامعة وارسو ، وارسو ، بولندا ، وتمت مناقشتها فى شهر ديسمبر ٢٠٠١م ، وكانت بعنوان «تعليم علم المكتبات والمعلومات فى أفريقيا (ليبيا ، بوتسوانا ، أثيوبيا ، ونيجيريا) .

وعلماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد ، والسياسيين وغيرهم يؤكدون بأن المعلومات تعتبر مورد رئيسى للتنمية لأى مجتمع وأن خطط التنمية تعتمد بشكل مكثف على وجود المعلومات وتوفرها . بالطبع ، فإنها المعلومات والمعرفة التى عن طريقها وصل العالم المتقدم إلى الثورة التكنولوجية ، وإلى الدرجة العالية من الرفاه الاقتصادى ، والمعلومات «هى الوسائل التى عن طريقها يمكن للدول النامية أن ترفع من الناتج المحلى الإجمالى وترفع من مستوى الحياة لمواطنيها ، وتضييق الهوة بينهم وبين البلدان المتقدمة»[2] .

فالمعلومات ، إذن ، هى مورد حيوى وحاسم فى مجالات التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية والعملية ... إلخ . المعلومات تعتبر «قوة رئيسية فى عالم اليوم ، والدافع المحدد للتوصل إلى المعلومات ازداد قوة بشكل كبير فى البيئة الأكاديمية ، وكذلك فى المجالات الأخرى فى المجتمع»[3] .

واتخاذ القرارات هو أحد المجالات التى يعتمد فيها الأفراد بشكل مكثف جداً على المعلومات من أجل قرارات جيدة وسليمة ومناسبة .

إذن ، فالمعلومات ذات الأهمية والقيمة العالية هى المعلومات التى تساعد على اتخاذ القرارات . ووجود المعلومات «يخلق اختيارات ، ويعد مراحل لاتخاذ القرارات ذات المعنى والفائدة .... المعلومات هى المواد الخام التى منها تشق الاختيارات والبدائل»[4] .

وبالرغم من أن المعلومات وجدت منذ زمن بعيد موغل فى القدم ، فإنه فقط فى العصور الحديثة ، وربما بعد الحرب العالمية الثانية ، أصبح الأفراد على وعى وإلمام بالمعلومات كمورد حيوى وفعال وهام فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى كل المجتمعات، وإن المعلومات تعتبر أداة لا غنى عنها للمخططين ومتخذى القرار والباحثين والتربويين، وكذلك للعاملين بالصناعة والتجارة. فى أوربا والولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، أصبحت المعلومات مورد استراتيجى وسلاح قوى وضرورى للمنافسة ، ومورد رئيسى للمحافظة على اقتصاد صحى لتحسين نوعية الحياة وأداة فاعلة للمشاركة فى الحياة الديمقراطية[5] .

ومن أجل أن تكون المعلومات أداة فعالة وحيوية لأى مجال أو وجه من أوجه الحياة الإنسانية ، فيجب أن يتم توجيهها نحو تطبيقات مرغوبة وطرق وعمليات تحتاج إلى استخدام المعلومات ، ويجب أن يتم استغلال المعلومات إلى أقصى حد وفقا لهدف معين ولتحقيق النوعية أو الجودة فإن المعلومات يجب أن نعالج وتكرر من شكلها الخام – البيانات – لتكون معلومات حيوية يمكن أن تستخدم أو تطبق لإنجاز أغراض وأهداف التنمية الوطنية ، قبل أن تصبح جزءاً من الماضى... والمعلومات الحيوية هى تلك التى تكون فاعلة لخطط التنمية الوطنية[6] .

وفى كل المجالات وعلى كل المسئوليات ، فأن المخططين الرئيسيين فى الإدارة العليا ومتخذى القرارات فى المؤسسات الرسمية (الحكومية) وفى القطاع الخاص ، تكون هناك حاجة ماسة للمعلومات التى تجعلهم قادرين أو ذات قدرة على حمل المسئولية والواجبات والعمل بفاعلية أكثر ، وأكثر جدوى اقتصاديا .

هناك اعتقاد بأن المعلومات وخدماتها هى الوسائل والأدوات التى يمكن عن طريقها للبلدان النامية من تطوير وتحسين الحياة السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية وتضييق الهوة بينها وبين البلدان المتقدمة . فعن طرق المعلومات يمكن للبلدان النامية من محاربة الأمية ، والجوع ، والمرض ، وجعل مواطنيها قادرين على حماية أنفسهم وبلدانهم وأن يشاركوا بقية الأمم والشعوب الأخرى أفكارهم وفلسفتهم وثقافتهم ومعتقداتهم وعاداتهم ، وبالتالى يمكن للجميع فهم بعضهم البعض .

المشهد المعلوماتى فى أفريقيا

بالرغم من أن كثيرا من أخصائيى المعلومات الأجانب وبعض المكتبيين الوطنيين أعطوا صورة متشائمة حول وضع المعلومات فى إفريقيا خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى – القرن العشرين – فإن هناك آخرين كانوا من المتفائلين حول وضعية المعلومات فى القارة السوداء . ب . ب. بـوأدى – B. B. Boadi – كان من بين أولئك المتفائلين ، فقد أشار بأن «إفريقيا كقارة فى الواقع ليست من الذين يوصفون بفقراء المعلومات كما يعتقد البعض ... فهناك كم لا بأس به من المعلومات موجود حاليا فى شكله الخام . ما تفتقده أفريقيا بشكل أساسى هى آليات معالجة المواد الخام لتتحول إلى منتجات (المعلومات) فى مشاريع التنمية»[7] .

فى الستينيات وما قبلها من القرن العشرين ، اعتبرت الدول الأفريقية من الدول الفقيرة فى المعلومات باستثناء جنوب أفريقيا ، وذلك لأن معظم البلدان الإفريقية كانت إما تحت الاستعمار الأوربى أو أنها حديثة الاستقلال . والاستعمار الأوربى والحكام الأوربيين لم يفعلوا أى شيء لتعليم أهل البلدان الأصليين الأفارقة أو توفير احتياجاتهم من المعلومات ، فالمكتبات وخدمات المعلومات كانت تنشأ لخدمة المستعمرين الأوربيين فقط ، وهذا واضح وجلى بشكل كبير من معدل الأمية والمشكلات التى ورثتها البلدان الإفريقية والتى لازال بعضها لم ينته بعد بالرغم من مضى أكثر من أربعة عقود على استقلال عدد من هذه البلدان . فالأفارقة والموارد الأفريقية استغلوا استغلالاً بشعاً من طرف الأوربيين وسلطات الاستعمار أكثر من نصف قرن ، وبعد حصول معظم البلدان الأفريقية على الاستقلال بعد سنوات طويلة من الكفاح المسلح والنضال من أجل الحرية ، أصبحت هذه الدول مجتمعات حرة ، قامت الحكومات الوطنية بوضع أولويات التنمية فى هذه البلدان من أجل بناء دول إفريقية جديدة ، وكان بين تلك الأولويات الاهتمام بالتعليم الذى يعد أهم أداة من أدوات التنمية والتقدم . هذه هى الصورة الكئيبة لأفريقيا قبل عهد الاستقلال ولكن الصورة الناصعة هى أنه كان هناك العديد من الأفارقة الذين تعلموا داخل أفريقيا من طرف الأفارقة أنفسهم خصوصا فى المناطق التى كانت تتوفر بها بعض المدارس أو مراكز للتعليم فى القرى والمدن الصغيرة التى كانت تتوفر فيها المدارس القرآنية – العربية – حيث كان المسلمون الأفارقة يتعلمون القراءة والكتابة بالإضافة إلى أنواع أخرى من التعليم . والمكتبات التى كانت مقتصرة على المستعمرين الأوربيين ، أصبحت تستخدم من طرف الأفارقة بعد الاستقلال بالإضافة إلى المكتبات

ومراكز التعلم والمعلومات الأخرى التى فتحتها الحكومة الوطنية بمساعدة بعض الجهات الخارجية أو عن طريق المجهودات المحلية .

حركات التحرر الأفريقية التى كانت تناضل وتكافح ضد الاستعمار الأجنبى لإفريقيا ، بذلك جهداً كبيراً لتعليم السكان الأفارقة من أجل أن يكونوا أقوياء فى محاربة القوى الأجنبية التى كانت تحكم القارة وتسيطر عليها وتنهب ثرواتها وتستغل شعوبها . هذه الحركات طورت واستخدمت وسائل متعددة ووسائط متنوعة لإنجاز أهدافها .

ومن بين حركات التحرر تلك كانت حركة الماوماو فى كينيا ، كمثال على تلك الحركات . طورت حركة الماوماو سياسة اتصال شفوية قوية وبدأت باستخدام الأغانى والموسيقى الدينية والمعتقدات والعادات الشفهية لإنجاز وتحقيق أهدافها السياسية . وهذه الوسائل طورت فيما بعد عن طريق استخدام صناعة التسجيلات لإنتاج مجموعة من الأغانى التى تحمل رسالة سياسية واجتماعية[8] .

وكانت جميع حركات التحرر فى حاجة للاتصال مع مجتمعاتها فى مختلف أرجاء القارة ، ولذلك فإن أى حركة قاومت الاستعمار كان لا يمكن لها أن تستمر بدون أن تنظم وسائلها ووسائطها الخاصة بها لنشرويث المعلومات التى كانت ترغب فى إيصالها إلى أفراد المجتمع الأفريقى[9] .

التعليم والتدريب أصبح من الأولويات لخطط التنمية الوطنية للحكومات الأفريقية بعد الاستقلال ومنذ مطلع الستينيات من القرن العشرين . والكفاح من أجل بناء مجتمع جديد فى إفريقيا جعل الحكومات والمؤسسات الإفريقية تتأكد من أن المكتبات وخدمات المعلومات تشكل جزءاً مهما فى خطط التنمية وطرق مكافحة الأمية وتعليم المجتمع الإفريقى ، خصوصاً المجتمعات الريفية من أجل انجاز الأهداف والأغراض التى تضعها كل دولة إفريقية . وتأكدت الحكومات من حق توفير المعلومات لكل مواطن وفى أى مستوى ولأى طبقة اجتماعية أعطت العهد لاحترام هذا المبدأ أو الحق وحاولت جهدها لتوفير المعلومات وخدماتها للأفراد المحتاجين لذلك «للتوصل للحد الأدنى من المعلومات التى تمكنهم من إشباع احتياجاتهم الإنسانية والمشاركة بشكل مناسب فى خطط التنمية الوطنية»[10] .

وقد تأكدت الحكومة الأفريقية من أن النقص فى خدمات المكتبات والمعلومات والموارد والخبرات المهنية والقوى البشرية المؤهلة للعمل فى هذه المؤسسات يمكن أن تكون نتيجته الاعتماد المستمر للدول الإفريقية على الدول المتقدمة ، خصوصا القوى الاستعمارية السابقة التى كانت تسيطر على القارة الإفريقية لفترات طويلة .

ومن أجل أن تكون هذه الدول مستقلة ومعتمدة على نفسها فى هذه القضية ، فقد شجعت حكومات البلدان الأفريقية إنشاء المكتبات والمراكز الثقافية ومراكز المعلومات متى توفر الدعم لهذا الغرض ، بل إن العديد من هذه الحكومات بحثت ولا تزال تبحث عن مساعدات من دول ومؤسسات أخرى ، إقليمية أو دولية لأنها شعرت انه من الضرورى لأى دولة أو شعب أن يدعم إنشاء مثل هذه المؤسسات لتدعيم خلق بنية تحتية وصناعة تكنولوجيا متقدمة وبنيات أساسية للمعلومات وقواعد

البيانات وصناعة اتصال وموارد معلوماتية أخرى ، وتوفير تسهيلات للبحث العلمى[11] .

وحينها تحققت الحكومات الإفريقية من الدور الحيوى والفعال للمعلومات وخدماتها ، بدأت تنظر وبشكل جدى لهذا المجال ، بما فيه السؤال لبناء أو ايجاد بنيات أساسية للمعلومات والاتصالات التى يجب أن تكون وسائط لخدمة ودعم أهداف التنمية وإعادة البناء. ومعظم القادة الأفارقة والمسئولين الحكوميين يؤمنون بأن البلدان الإفريقية يجب أن تبنى وتحدث بنياتها الأساسية للاتصالات ، وأن هذا العمل يجب أن يكون من بين الاحتياجات التى تهم الدول الإفريقية بشكل جماعى .

وفى هذا السياق فقد تم إقناع عدد كبير من المسئولين على درجات عالية من المسئولية بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبرحجر الزاوية فى عمليات تطوير الاقتصاد ، والتعليم والثقافة ... إلخ ، للمجتمعات الأفريقية وأن هذه التكنولوجيا يمكن أن تستخدم فى أوجه أخرى للتنمية الاجتماعية .

وفى سياق الحديث عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقيمتها فان ثابو مبيكى – نائب رئيس جنوب أفريقيا فى ذلك الوقت والرئيس الحالى لجنوب إفريقيا – كنموذج ، صرح بقوله :

> نحن نؤمن بأن تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والتى نتحدث عنها يجب أن تساعدنا على تعليم أطفالنا ، خصوصا فى المناطق الأفريقية والمناطق المختلفة من بلداننا ، وتعلم أبناءنا من العاملين فى المجالات الطبية للعناية بأطفالنا الصغار ، وتدريب الشباب والناشئة واختصار المسافة والبنيات غير المتوازنة التى تعمل كسد أو حاجز لتوفير هذه الخدمات الاجتماعية ... وفى هذا السياق ، إرغب فى القول أن حكومتنا جاهزة للقيام بوضع مقترحات قوية ذات علاقة بالبنيات الأساسية للمعلومات والاتصالات[12] .

والبلدان الإفريقية تؤمن بأن إفريقيا لها قيمها الاجتماعية والثقافية الخاصة بها والتى تحتاجها لعملية التنمية . لذلك بدأت المكتبات ومؤسسات المعلومات فى تشرب هذه الرسالة وتقبل التحدى لخلق نموذج جديد للمكتبات والمعلومات خاص بالقارة ..... ووجدت نمط من الحاجة للمعلومات يركز بشكل كبير على الصحة والعمل والسياسات والبرامج الحكومية والتعليم . وتم افتتاح الجامعات والمعاهد العليا والمدارس التعليمية والتدريبية فى مجال المكتبات وإدارة المحفوظات ، وعلم المعلومات فى كثير من البلدان الإفريقية لتعليم وتدريب القوى البشرية اللازمة لهذه المجالات وعلى مستويات مختلفة ، كالدراسة الجامعية والعليا والدورات التدريبية قصيرة الأجل وطويلة الأجل للتغلب على النقص فى الخبرات المؤهلة المطلوبة للعمل فى المهن المعلوماتية المختلفة .

وإفريقيا من خلال مؤسسات التدريب والتعليم فى مجال المعلومات والاتصالات ، تملك الإرادة القوية والأمل الكبير فى أن تكون جزءاً من مجتمع المعلومات العالمى ، والذى يتطلب امتلاك بنيات أساسية للمعلومات والاتصالات لهذا الغرض .

ولأجل ذلك فإن كثيراً من المؤسسات ذات العلاقة بالمعلومات وخدمات المكتبات ، والاتصالات البعيدة وغيرها تم تأسيسها لإنتاج وتوليد وخزن واسترجاع وبث المعلومات فى إفريقيا من طرف الحكومات الوطنية أو مساعدة وكالات وأجهزة دولية وإقليمية ووطنية مثل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمركز الدولى لبحوث التنمية الكندى ، ونظام معلومات التنمية لعموم إفريقيا – باديس PADIS – فى [أديس أبابا – بأثيوبيا] والبنك الدولى للمعلومات للدول الناطقة بالفرنسية – بيف – فى تونس ، على سبيل المثال.

وبالرغم من أن بعض البلدان الإفريقية هى أكثر تقدما من البعض الآخر فى هذا السياق ، وذلك بسبب بعض الظروف التى ساعدت على ذلك مثل نسبة التعليم والدخل القومى .... إلخ ، فإن الدراسات والمشروعات التى تؤسس للبنيات الأساسية للمعلومات والاتصالات فى السنوات القريبة الماضية تعد مؤشراً جيداً على أن أفريقيا تولى اهتماما بالغا لقضية المعلومات والاتصالات، وتأسيس لجنة «مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقى – AISI »[13] ، ما هو إلا دليل واضح على الوعى بقضايا المعلومات والاتصالات داخل المجتمع الأفريقى على المستوى المختلفة الذين يؤمنون بأن المعلومات تعتبر أداة قوة لتنمية المجتمعات ومساعدتها على التقدم .

وهناك حاجة فى إفريقيا لوجود استراتيجية قوية لإيجاد وخلق موارد معلومات ، واتصالات ، وتوصل للمعلومات ، وتطبيقاتها فى البحوث العلمية المختلفة وصناعة اتخاذ القرارات فى المؤسسات الإفريقية المختلفة .

سياسات المعلومات فى إفريقيا :

هناك العديد من التعريفات لسياسة المعلومات ، ولم يتفق الخبراء فى هذا المجال على تعريف محدد ، ولكن يمكن أن نذكر من بين التعريفات المتعددة التعريفين التاليين :

١- سياسة المعلومات هى مجموعة من المبادئ ذات العلاقة بعضها ببعض ، والقوانين والإرشادات والقواعد والتنظيمات والإجراءات التى توجه إلى الإشراف وإدارة دورة حياة المعلومات[14] .

٢- سياسة المعلومات يمكن أن تعرف بأنها مجموعة من المبادئ أو الأسس والتنظيمات التى تهدف إلى تعيين احتياجات المعلومات ، بغرض إنشاء الوسائط التى تلبى تلك الاحتياجات وتحسين الاستخدام الفعال للمعلومات[15] .

ولغرض بيان سياسة المعلومات فإن اليونسكو وضحت ذلك كالتالى :

> المعلومات تشكل جزءاً جوهرياً من موارد الأمة والتوصل إليها يعتبر أحد الحقوق الأساسية للإنسان وإعداد وتنفيذ سياسة المعلومات الوطنية هو الطريقة الوحيدة للتأكد من أن كل المنشغلين بالأنشطة الإدارية والتربوية والعلمية والثقافية يملكون التوصل للمعلومات المحتاجين إليها ....
>
> فالمعلومات ليست فقط مورد وطنى حيوى للتقدم العلمى والاقتصادى ، ولكن أيضا هى وسيلة اتصال اجتماعى . والتنمية الفردية

والاجتماعية والمهنية للأفراد يعتمد على كمية ونوعية والقدرة للتوصل إلى المعلومات لهؤلاء المستفيدون . والهدف النهائى لسياسة المعلومات يجب أن يكون، عندئذ ، هو مجتمع المعلومات[16] .

وسياسة المعلومات عادة ما تكون خطة أو مجموعة خطط وطنية ذات علاقة بتوفير التوصل للمعلومات وخدمات المعلومات فى مؤسسة معنية أو دولة ما .

والسياسة الوطنية للمعلومات أو سياسة المعلومات الوطنية هى محل الاهتمام للحكومات الوطنية والتى تضمن التوصل الحر للمعلومات من طرف جميع أفراد المجتمع . وداخل الدولة الواحدة «فإن المعلومات التى تمثل المستفيدين من المعلومات ومهنيى المعلومات لها دور كبير تلعبه فى هذا المجال . ومن بين ذلك يأتى فى المرتبة الأولى تحديد الاحتياجات من المعلومات والاستفادة الفعالة منها ، ثم ضمان تعليم جيد وفعال وتدريب ناجع فى مجال علوم المكتبات والمعلومات، والاهتمام بتحسين المعايير المهنية وتطبيق الأفكار الجديدة فى المجالات ذات العلاقة بهذا التخصص[17] .

والحاجة إلى وضع وتطوير سياسة معلومات وطنية فى العديد من دول العالم المتقدمة والنامة جاءت نتيجة التغيير والدور الهام الذى تلعبه المعلومات فى كل أوجه الحياة والمجالات فى المجتمع .

وبغض النظر عما يراه كثير من أخصائيى وخبراء المعلومات من أن هناك صعوبة للدول النامية أو الدول الصغيرة لوضع سياسات معلومات بسبب المصروفات والخبرة غير المتوفرة وكذلك صناع السياسة على المستوى الأعلى الذين غالبا ما يرون أنه من الصعوبة لجعل سياسة المعلومات ضمن الأولويات الهامة ، فإن كثيراً من الدول فى العالم الثالث بدأت فى صياغة سياسات معلومات وإصدار تشريعات المعلومات التى تنظم وتحكم عمليات إنتاج المعلومات واستخدامها .

وفى إفريقيا ، فإن عدداً كبيراً من المكتبيين وأخصائيى المعلومات وأخصائيى المحفوظات والأكاديميين وغيرهم دعوا منذ فترة غير قصيرة حكوماتهم الوطنية ومؤسساتهم السياسية للقيام بوضع سياسة معلومات تنظم وتحكم سير عمليات إنتاج وتدفق المعلومات والاستفادة منها . فهم يؤمنون بأنه من خلال سياسات المعلومات ، فمن الممكن الحصول على موارد أكثر عن طريق إرغام الحكومات لجعل قطاع المعلومات أحد أولويات التنمية والاعتراف بأهمية هذا القطاع فى خطط التنمية الوطنية[18] .

والملاحظ أن هناك زيادة ونمو فى المؤسسات والمعاهد ذات العلاقة بالتعامل مع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات فى العديد من البلدان الأفريقية مما يجعل الحاجة ماسة وملحة لإصدار سياسات معلومات واتصالات تهتم بتنسيق القضايا ذات العلاقة بهذا المجال . ومن بين الدول الأفريقية التى صاغت أو وضعت مقترحات لإصدار سياسة معلومات وطنية، بوتسوانا ، تنزانيا ، وجنوب أفريقيا ، وزامبيا .

وحيث إن مستوى ودرجة تدفق المعلومات فى

دولة ما أو إقليم معين تعتبر عامل فصل ومقرر فى التنمية ، فإن الدول التى لا تمتلك سياسات ومعلومات واضحة يكون أملها ضعيفاً فى عملية الإسراع فى خطط التنمية فى المجالات المختلفة باعتبار المعلومات أداة حيوية وفعالة فى دفع التنمية الوطنية قدماً إلى الأمام .

وبما أن البلدان الأفريقية تنظر إلى الأمام من أجل مستقبل أفضل وحياة أكثر سعادة لمواطنيها ، فعليها أن تعمل بجهد كبير ومكثف من أجل أن يعيش المجتمع الإفريقى ضمن دائرة عصر المعلومات واستغلال موارده من أجل الرفاه والحصول على مكان فى عالم اليوم الذى لا مكان فيه للمجتمعات الضعيفة أو الفقيرة . والمؤشرات التى تؤكد وعى الأفارقة بهذه القضية ، قضية أهمية المعلومات والاستفادة منها على جميع المستويات ، تبدو واضحة من خلال انتشار مؤسسات تعليم المعلومات فى عدد كبير من بلدان القارة ، وإنشاء وتأسيس المكتبات ونظم المعلومات ومراكز المعلومات على المستوى الوطنى والإقليمى فى القارة الإفريقية ، وتوفير خدمات المعلومات للمناطق الريفية ، بالإضافة إلى مناقشة قضايا المعلومات على مستويات حكومية عالية ، وطنيا وإقليميا وعلى مستوى القارة عموما ، وبناء نظم وشبكات المعلومات على مستويات مختلفة .

إن الهدف من سياسات المعلومات الإفريقية يجب أن يكون تحديد متطلبات المعلومات للدولة والتأكد من تلبيتها بشكل كامل وسريع ، وتكلفة معقولة بشكل مناسب كلما أمكن ذلك[19] .

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى إفريقيا

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دخلت الخدمة منذ وقت فى بعض البلدان الإفريقية . وعدد كبير من الحكومات الأفريقية تحققت من التأثير والدور الذى تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مجالات التنمية الوطنية المختلفة مثل مجالات أو قطاعات التربية والنمو الاقتصادى ، والإدارة والبحث العلمى ... إلخ . وقد أشار بعض الباحثين والأخصائيين فى مجال المعلومات وخدماتها إلى عدد من المعوقات التى تقف أمام تدفق المعلومات التى تقف أمام تدفق المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات، مثل التكلفة العالية التى يتطلبها استخدام مثل هذه التكنولوجيا وصيانتها وتحديثها ، والمشكلة اللغوية ، ومشكلة المعايير الخاصة بالأجهزة المادية . وكذلك بعض القضايا القانونية والأخلاقية، فقد قدم هؤلاء بعض البدائل التى يمكن أن تساعد البلدان الإفريقية فى التغلب على تلك المعوقات[20] .

والباحثون فى مجالات المكتبات وعلم المعلومات الأفارقة اصبحوا يملكون نوعا من الحذر حول إمكانية تكنولوجيا المعلومات فى المحافظة أو إصلاح خدمات المكتبات والمعلومات فى إفريقيا[21] بينما البعض الآخر من أخصائيى المكتبات والمعلومات والخبراء يقدمون نظرة متفائلة حول استخدام بعض أنواع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل شبكات المعلومات ، قواعد بيانات الأقراص المكتنزة – CD-ROM – وشبكات الاتصالات .

وحيث إن تكنولوجيا المعلومات هى ظاهرة جديدة فى البلدان النامية والتى تعتبر أفريقيا جزءاً

منها ، فإن أحد الخبراء فى هذا المجال يشير إلى عدد من العقبات التى ربما تعيق نقل واستخدام تكنولوجيا المعلومات مثل عدم وجود الدعم المالى الكافى والتكلفة العالية للتكنولوجيا ، والنقص فى الخبرات المحلية والانقطاع المستمر فى التيار الكهربائى وغياب البنيات الأساسية للمعلومات وسياسات المعلومات ... وغيرها ، ولكن من الناحية الأخرى ، فإن هناك إصرار على أن البلدان النامية فى حاجة إلى تكنولوجيا المعلومات ربما أكثر من البلدان المتقدمة ، حيث إن هذه التكنولوجيا فى البلدان النامية ، ستستخدم فى مجالات التنمية الوطنية والتنمية البشرية[22] .

فى إفريقيا ، فى الفترة القريبة الماضية استخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى ميادين متعددة . فكثير من الجامعات والمعاهد التطبيقية العليا قامت بتنفيذ وإنشاء بعض أنواع من التكنولوجيا الجديدة مثل الحواسيب ، وأجهزة معالجة النصوص ، والبريد الإلكترونى ، وأجهزة الناسوخ – الفاكس – وأجهزة المؤتمرات الإلكترونية – Teleconferencing – وقواعد بيانات على أقراص مكتنزة وغيرها . وتكلفة التكنولوجيا تجعل أنواعا معينة منها مستخدمة أكثر من غيرها بسبب نقص الدعم المالى وعدم وجود العملة الصعبة فى بعض البلدان .

فعلى سبيل المثال ، فإن التكلفة القليلة لتكنولوجيا الأقراص المكتنزة وسهولة الاستخدام جعلها محل ترحيب واستخدام فى مؤسسات التعليم العالى ومؤسسات المعلومات ، وتعتبر من أكثر أنواع تكنولوجيا المعلومات استخداما فى العديد من المؤسسات الأفريقية المعنية بهذا المجال . فقواعد بيانات الأقراص المكتنزة برهنت على أنها أكثر ترحيبا من طرف المستفيدين من نظم استرجاع المعلومات الأخرى فى المكتبات ولا تتطلب توصيات بخطوط الهاتف المباشرة ذات التكلفة العالية .

وهناك من يرى أن مستقبل تكنولوجيا الأقراص المكتنزة فى إفريقيا مستقبل واعد ، ولكن يعتمد على إذا ما كان علماء وخبراء المعلومات والمكتبات فى إفريقيا يخططون لدخول القرن الجديد، القرن الحادى والعشرين ، عن طريق تقبل كامل لكل أشكال تكنولوجيا المعلومات[23] .

فى أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضى ، لم يشجع بعض أخصائيى المكتبات والتوثيق والمعلومات مؤسسات المعلومات الإفريقية على صرف مواردها من العملة الصعبة على شراء تكنولوجيا المعلومات ذات التكلفة المرتفعة والتى تتطلب خبرات وكفاءات مؤهلة للتحديث والصيانة والتى ربما لا تتوفر فى العديد من البلدان الأفريقية ، ولكن فى المقابل فإن هناك من يؤمن إيمانا كبيراً بأن تكنولوجيا المعلومات يجب أن تستخدم من طرف المكتبات ومراكز المعلومات . س. ف . زولو – S. F. Zulu – يدعم الرأى الأخير بقوله :

> بالرغم من حقيقة أن تكنولوجيا المعلومات تعتبر غالية من حيث اقتنائها وتحديثها وصيانتها ، فإن منافع تبنى هذه التكنولوجيا تفوق سلبياتها . فأول هذه المنافع أنها تساعد المكتبات فى إنجاز الضبط الببليوغرافى لمقتنياتها . وثانيا ، أفريقيا فى حاجة للمعلومات لتنمية قاعدتها العلمية والتكنولوجية ،

ونظم التعليم والصحة وقطاعات والزراعة والصناعة وهى جميعا ضرورية للتنمية الوطنية[24] .

وناقش زولو اؤلئك الذين هم أقل حماسة فى استخدام أو امتلاك تكنولوچيا المعلومات فى أفريقيا بأن قضية الاستفادة من تكنولوچيا المعلومات يجب أن تكون الطريق لتبنى المكتبيين وأخصائى المعلومات الأفارقة لمثل هذه التكنولوجيا :

من وجهة نظرنا أن هذه القضية المطروحة هى ليس على إفريقيا أن تتبنى استخدام تكنولوجيا المعلومات ، ولكن الكيفية التى يجب أن تتبنى بها أفريقيا هذه التكنولوچيا . هل على إفريقيا أن تتبنى هذه التكنولوچيا بشكلها الكامل كما هى أو على أساس إعادة إنتاجها بما يلائم الأوضاع المحلية ؟ هل يجب علينا استيراد حزم تكنولوجيا المعلومات بكاملها من الخارج بدون مدخلاتها من داخل القارة ؟ هل البرمجيات تكون باللغة الأجنبية ، الإنجليزية مثلا ؟ هذه القضايا وغيرها ذات الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات فى حاجة إلى أن تؤخذ فى الاعتبار ونحن ندخل عصر المعلومات[25] .

ولمساعدة أفريقيا على مقابلة تحديد تكنولوجيا المعلومات فى العقود القادمة ، فقد وضع بعض الخبراء الأفارقة قائمة بعدد من العناصر التى يجب أن تكون من ضمن السياسة الإفريقية لتكنولوچيا المعلومات والاتصالات من بينها السياسات الخاصة بالتربية والتعليم ، التدريب المهنى ، وسياسات المعلومات الوطنية ، والبنيات الأساسية للاتصالات والبحث العلمى ، وإنشاء المجالس أو الهيئات الوطنية المختصة بتكنولوچيا المعلومات .

تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تقود أفريقيا إلى القرن الحادى والعشرين مثلها مثل بقية دول العالم ولا يجب أن تتخلف على هذا الركب . وليس المجتمع المعلوماتى الافريقى وحده الذى يدعو إلى الاستفادة من تكنولوچيا المعلومات والاتصالات ، بل هناك أيضا عدة أصوات ترتفع داعمة هذا الاتجاه ، كما حدث فى مؤتمر الوزراء الأفارقة المسئولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط فى اجتماعهم الحادى والعشرين فى عام ١٩٩٥م ، فى ندوتهم المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التنمية فى إفريقيا والتى حضرها أكثر من ٢٥٠ خبير يمثلون عدد من البلدان الأفريقية ومؤسسات صناعة الاتصالات وكذلك عدد من الأفراد يمثلون القوى الرئيسية فى مشاريع شبكات الحواسيب الدولية .

هذه الندوة ناقشت الكيفية المناسبة التى يمكن لإفريقيا من خلالها الحصول على عائد إيجابى من التكنولوجيا الجديدة ويمكنها بالتالى القفز على ظهر البنيات الأساسية العالمية للمعلومات وطريق المعلومات السريع . وانتهى المجتمعون فى هذه الندوة إلى أنه :

إذا لم تصبح البلدان الأفريقية ممثلة بشكل كامل فى ثورة المعلومات ، فإن الهوة بين الذين «يملكون»

والذين «لا يملكون» المعلومات ستزداد اتساعا وتفتح إمكانية لتهميش القارة[26] .

وقد أكدت الندوة أيضا على أن التعليم والصحة والتجارة وكذلك التعاون على المستويات الإقليمية والدولية يجب أن يتم تقويته والاهتمام به عن طريق تعزيز البنيات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى المنطقة على أسس استثمار تكلفة ربط عموم القارة بالاتصالات الذى سيكون أقل من تكلفة طائرة مقاتلة حديثة[27] .

مبادرة مجتمع المعلومات الإفريقى

ونظراً لأهمية قضية المعلومات وبيئتها فى إفريقيا فقد أصدرت منظمة الوحدة الأفريقية فى الاجتماع الحادى والعشرين للوزراء المسئولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط المنعقد فى ٣ مايو ١٩٩٥م فى أديس أبابا ، بأثيوبيا ، إعلانها المتعلق بدعم تأسيس وإنشاء البنيات الأساسية للمعلومات والاتصالات ، وجاءت التوصية رقم (٧٩٥) حاملة عنوان «بناء طريق المعلومات الأفريقى» مطالبا من المدير التنفيذى للجنة الاقتصادية لإفريقيا – ECA – العمل على :

أ – تشكيل مجموعة عمل على مستوى عال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى إفريقيا مكونة من خبراء تقنيين أفارقة لأجل إعداد خطة عملة فى هذا الميدان .

ب– إيجاد مصادر مالية لازمة لتمويل قيام مجموعة العمل بالعملية السابقة .

جـ– تقديم تقرير بخصوص التنفيذ لهذا القرار فى الاجتماع القادم للوزراء المسئولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط .

ولانجاز هذا العمل ، فقد تم الحصول على مصدر التمويل وتم تشكيل مجموعة أو فريق العمل (مكونة من ٩ خبراء ومساعدين «٢») وعقدت اجتماعات عمل فى القاهرة، ودكار ، وأديس أبابا ، كما تم الاتصال بالطرق الإلكترونية بين هذه المجموعة . وكانت نتائج هذه الاجتماعات والاتصالات وثيقة «مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقى: خطة عمل لوضع البنيات الأساسية للمعلومات والاتصالات فى إفريقيا AISI – . «وهذه الوثيقة تحدثت عن دور المعلومات والاتصالات والمعرفة فى تشكيل مجتمع المعلومات الأفريقى من أجل الإسراع فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى القارة . وتهدف هذه المبادرة إلى دعم دور وسياسات التنمية الأفريقية فى المستقبل الذى تكون فيه المعلومات موارد اقتصادية واجتماعية هامة جداً وتمثل الشبكات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات طريق جديد ومصدر دخل للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المستويين المحلى والعالمى .

«ومبادرة مجتمع المعلومات الأفريقى» تدعو إلى صياغة وتطوير خطة وطنية للبنيات الأساسية للمعلومات والاتصالات فى كل دولة إفريقية ، والخطة الوطنية يجب أن تقاد بواسطة تحديات التنمية الوطنية مثل الأمن الغذائى والتعليم والرعاية والصحة والبطالة والتجارة وغيرها والتركيز فى الخطط الوطنية يجب أن يكون على الحاجة إلى دعم اتخاذ القرارات على كل المستويات وإن توفر بنيات أساسية للمعلومات والاتصالات للحكومة ،

وقطاع الأعمال والمجتمع لإنارة الطريق أمام عملية التنمية فى البلدان الإفريقية . وهذه المبادرة تقترح التعاون والارتباط وأيضا الشراكة فيما بين البلدان الإفريقية للمشاركة فى نجاح خبرة التنفيذ التراكيمة وحفز التنمية الإقليمية فى المجالات المتعددة للمعلومات والاتصالات . ووفقا لهذه الوثيقة فإنه بحلول عام ٢٠١٠م ، فإن مشهد المعلومات والاتصالات سيتغير فى إفريقيا حيث أن[28] :

١ – نظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار ستستخدم لدعم اتخاذ القرار فى معظم القطاعات الرئيسية للاقتصاد بالتوازى مع أولويات التنمية الوطنية لكل دولة .

٢ – كل رجل وامرأة وطفل ومدرسة وقرية ومكتب حكومة ومكتب أعمال يمكنه التوصل لموارد المعلومات والمعرفة من خلال الحواسيب ووسائل الاتصالات البعيدة .

٣– التوصل سيكون متاحاً لطريق المعلومات السريع وطنياً وإقليميا ودولياً موفراً فرصة للقرى ودائرة المعلومات التى تغذى بشكل خاص وأساسى المجتمع الريفى .

٤– قطاع الأعمال النشط يبدى أو يظهر قيادة قوية قادرة على العمل لبناء مجتمع المعلومات .

٥– موارد المعلومات الأفريقية متوفرة وتعكس احتياجات الحكومة وقطاع الأعمال والثقافة والتعليم والسياحة والطاقة والصحة والنقل وإدارة الموارد الطبيعية .

٦– المعلومات والمعرفة تنشر وتستخدم من طرف رجال الأعمال والجمهور بشكل عام وحرمت مجموعات مثل النساء والفقراء بشكل خاص لجعل اختيارات معقولة فى الاقتصاد (السوق الحر) ولجميع المجموعات لتختبر الديمقراطية وحقوق الإنسان (حرية التعبير وحرية التعبير الثقافى والمعتقدات الدينية) .

ومن أجل إنجاز هذه الرؤية والأهداف ، فقد أشارت الوثيقة إلى أربع مجالات رئيسية مطلوبة لبناء قطاع المعلومات والاتصالات فى إفريقيا . هذه المجالات هى :

أ – بناء إطار مؤسسى وقانونى منظم وآليات إدارية .

ب– تطوير موارد بشرية فعالة .

جـ– بناء موارد تكنولوجيا (بنيات أساسية) .

د – بناء موارد معلومات (بنيات معلوماتية)[29] .

وكل مجال تم تفصيله بدقة كبيرة . والوثيقة أيضا اقترحت عددا من البرامج والخطط التى يجب أن تؤخذ حتى تصل إفريقيا إلى مجتمع المعلومات فى نهاية المطاق ، مثل الدور الحكومى ، دور المؤسسات غير الحكومية ، ودور القطاع الخاص ، والبرامج الوطنية لتطوير وتنمية خطط البنيات الأساسية الوطنية .... وغيرها .

وأهمية إطار مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقى تأتى من أنه تعبير أفريقيا عن اهتماماتها فيما يتعلق بمكانتها فى عصر المعلومات . هذا الإطار تم تقديمه إلى الجلسة الثانية والعشرين للقاء مؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا للوزراء المسئولين عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط فى مايو ١٩٩٦م ، وتم تبنيه فى القرار رقم «٨١٢» الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية .

دور مؤسسات تعليم المعلومات

بشكل واضح ، نحن نعيش فى عصر المعلومات وهذا العصر يتميز بالتقدم السريع فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى تساعد على توليد ومعالجة وبث المعلومات بسرعة فاقت أى تصور أو خيال .

المعلومات اليوم تتحرك من مكان إلى مكان حول العالم بسرعة كبيرة جداً من المواقع البعيدة إلى مواقع أخرى بعد .

وتكنولوجيا المعلومات جعلت العالم يتقلص إلى حد بعيد . وهناك كم هائل من المعلومات التى إذا لم يصبح الأفراد على خبرة وإلمام بمعاملتها أو التعامل معها ، فإنهم بدون شك سيغرقون فى تيارها[30] .

ومن هنا يبدأ دور أخصائى المكتبات والمعلومات والمكتبيين أو أخصائى المكتبات ، أو المهنيين المكتبيين تم تعليمهم بعدادهم أو تدريبهم لمساعدة الأفراد فى الحصول على أو استرجاع المعلومات من المكتبات ومراكز المعلومات ، وهم الآن فى حاجة لمساعدة المجتمعات المحلية التى يعملون فيها على استخدام الأدوات الجديدة والمعقدة التى تستخدم فى العثور على واسترجاع المعلومات من مصادرها المختلفة وفى أشكالها المتنوعة . ومن أجل إنجاز هذه المهمة وهذا الهدف ، فإن أخصائيى المعلومات أو العاملين فى المهن المعلوماتية يجب أن يتم تعليمهم أو تدريبهم على الأجهزة والأدوات التكنولوجيا الجديدة .

وبسبب تغير دور أخصائيى المعلومات فى خدمة المجتمع ، فهم فى حاجة لأن يتعلموا تحديد وتوفير المعلومات فى المجالات المختلفة للتنمية ، مثل الصحة ، التعليم ، الثقافة ، إدارة الأعمال ، الزراعة ... وغيرها باستخدام أجهزة وأدوات متنوعة مثل الحواسيب ، وقواعد البيانات على الخط المباشر ، والأقراص المكتنزة ، وشبكة الإنترنت وآليات إبحارها المختلفة[31] .

هناك نقاشات متعددة حول دور وعمل أخصائيى المعلومات فى مواضع وبيئات معلومات مختلفة ، والمتطلبات التى يجب أن تتوفر فى أخصائيى المعلومات الجدد حتى يكونوا على قدرة ومقدرة لتحمل المسئوليات الملقاة على عاتقهم بشكل فعال فى بيئة دائمة التغير ومليئة بالتحديات .

وترى خوسيه - مارى غريفيث (Jose-Marie Griffits) إن أخصائيى معلومات المستقبل فى حاجة إلى روح الريادة . فهم فى حاجة إلى رغبة شديدة لقبول مبدأ أننا لا نستطيع التنبؤ بماذا سيفعل الأفراد ، وكيف سيقومون بفعل ما يريدون أن يفعلوه ، أو مع من سيقومون بالعمل أو الفعل .

أخصائيو أو مهنيو المعلومات فى حاجة إلى أن يتحلوا بالمرونة والذكاء أو سرعة البديهة . وتضيف خوسية - مارى غريفيث بأنه قد حان الوقت لأخصائيى أو مهنيى المعلومات لأن يأخذوا الدور كموجهين وقادة[32] .

وبسبب الغنى فى المعلومات الذى وفرته تكنولوجيا معاملة أو معالجة المعلومات للباحثين ، والطلاب، وعامة الجمهور، وبسبب الحاجة المتزايدة لمهارات خاصة وقدرات معينة لأخصائيى المعلومات ، فقد تحدث مايكل مالينكونيكو M. Malinconico - عام ١٩٩٢م عن مستقبل أخصائى المكتبات والمعلومات بقوله :

مع تقلص أهمية الوجود الفعلى (الموقع) للمكتبات فإن المكتبيين وأخصائيى المعلومات سيحتاجون لان يكونوا على استعداد لتطوير وتحسين خدماتهم المتخصصة للمستفيدين فى المجتمع المحلى المتواجدين فيه . فهم فى حاجة لأن يعملوا كمهندسين استشاريين فى مجال المعلومات أكثر من حراس الموارد المعلوماتية التقليديين غير الفاعلين وموزعى الوثائق[33] .

فى العالم المتقدم ، هناك العديد من قادة وأخصائيى المكتبات والمعلومات الذين جعلوا اهتمامهم يركز على تعليم المعلومات الذى ينتج معنيين وأخصائيين فى المعلومات الذين سيكون أمامهم مسئوليات وظيفية متعددة لأنشطة وخدمات معلومات متنوعة فى قطاعات ومؤسسات أعمال مختلفة .

والأنشطة المختلفة فى عالم المعلومات الحالى تحتاج إلى فهم وإدارك المفاهيم الأساسية للمعلومات وكذلك الحصول على المهارات والمقدرة على مقابلة أو تلبية المتطلبات فى ميدان المعلومات الغنى والمتغير بشكل مستمر .

وحيث إن بيئة المعلومات فى البلدان المتقدمة تتميز بالتقدم المستمر والسريع فى مجال التكنولوجيا المستخدمة فى جميع الأنشطة المتعلقة بالمعلومات وتوفيرها ، فإن المختصين فى ميدان المعلومات وخدماتها يجب أن يتم تعليمهم وإمدادهم بعدد من القدرات التنافسية التى تجعلهم على قدر كبير من الكفاءة لنوع العمل الذى سيقومون به ، مثل مستويات القدرة التكنولوجية التى يجب أن تكون لديهم ، مهارات تكنولوجيا المعلومات ، والمقدرة الفنية التى يمكن أن تضم جميع العمليات الفكرية لسلسلة المعلومات والكفاءة أو المقدرة الاجتماعية التى لها علاقة بقدرة أخصائيى المعلومات على تلبية احتياجات المستفيدين والتفاعل مع المجتمع الذى يخدمونه ، والكفاءة التنظيمية التى لها علاقة بيئة المؤسسة التيعمل فيها أخصائيو المعلومات . ويذكر فى أدبيات الإنتاج الفكرى المتعلق بالمعلومات ومهن المعلومات فى العالم المتقدم الذى يطلق عليه «مجتمع المعلومات» ، أن هناك عناصر أخرى يمكن أن تؤثر فى بيئة العمل فى ميدان المعلومات والعاملين فيها . هذه العناصر يمكن أن تضم : النموذج الاقتصادى – التقنى الجديد ، العولمة ، الاتصالات ، القيم الثقافية والاجتماعية الجديدة ، النظام العالمى الجديد[34] .

كثير من الأفراد : علماء الاقتصاد ، وعلماء الاجتماع ... وغيرهم يعتقدون بأن النظام العالمى الجديد لم يعد يسيطر أو يهيمن أو يحكم بواسطة القوة (السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو الاجتماعية)، ولكن سيكون نظاماً اقتصادياً يكون فيه ملاك المعرفة ، أولئك الذين لهم القدرة على إنتاج المعرفة، والاستفادة منها بدرجة كبيرة والتحكم فيها ، هم الذين سيضعون التعريفات أو يحددون الفوارق بين الدول القوية اقتصادياً وسياسياً، وهم الذين ستكون لهم المقدرة على منح المستوى الأدنى للرفاه الاجتماعى فى المجتمع[35] . هؤلاء المهنيون أو الأخصائيون فى البلدان المتقدمة يتم إعدادهم إعدادا قوياً وتتوفر لهم المعرفة والمهارات التى تمكنهم من مواجهة التحديات المعاصرة لثورة

المعلومات ، مثل تفجر المعلومات ، تكنولوجيا المعلومات الجديدة ، احتياجات ومتطلبات المستفيدين المستمرة ، كذلك منافسة الشبكات لحجم الصناعة الخاصة ، تطور التشريعات ، النقص فى الموارد ، والأشكال الجديدة للتعاون التى زاد عددها ، ومجال تغطيتها وأهميتها ... الأوجه الحديثة والحيوية لإدارة المكتبات ، النشر العملى وصناعة المعلومات الإلكترونية[36] .

فى إفريقيا ، الدول الإفريقية ومنذ وقت مضى – عشرات سنوات أو أكثر قليلا – دخلت فى مرحلة تحول جذرى وإعادة بناء سياسى واجتماعى، واقتصادى ومجالات التنمية فى إفريقيا أصبحت محل نقاش على مستويات عليا ، أحيانا على مستوى القادة . فالقادة ورؤساء الدول الأفارقة يناقشون الطرق والحلول التى من الممكن أن تحسن أو ترفع من نوعية الحياة للمواطن الأفريقى . وكمثال يوضح ذلك، فمة منظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى أبوجا ، عاصمة نيجيريا ، عام ١٩٨٧م . هذه القمة تأكدت من الحاجة وأهمية وضع أن إنشاء «المجموعة الاقتصادية الأفريقية» كطريق لتطوير وتحسين التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى القارة .

والمجموعة الإفريقية على جميع مستويات المسئولية تحققت من أهمية المعلومات ودورها الفعال فى تنمية القارة الأفريقية . وهذا يتأكد من إنشاء وتأسيس المكتبات ومراكز خدمات المعلومات فى العديد من الأقاليم الأفريقية وبناء نظم وشبكات المعلومات على المستوى الوطنى والإقليمى وعلى مستوى القارة .

وحيث إن المعلومات قد أصبحت مصدراً معترفا به وأداة حيوية فى التنمية فى القارة الأفريقية ، فيجب أن يكون هناك اهتمام وعناية لدور أخصائيى المعلومات وبرامج علوم المعلومات فى إفريقيا .

وإفريقيا لا تزال تئن من العديد من المشكلات مثل مشكلة الأمية ، والجوع ، الأمراض القاتلة ، الفقر ، الإنتاجية المتدنية فى كثير من المجالات كالزراعة وغيرها . وإفريقيا اليوم هى أيضا جزء من العالم الذى يعيش فى عصر المعلومات . لذلك فإن أخصائيى المعلومات الأفارقة يجب أن يتم تزويدهم بمهارات وكفاءات ، ربما أكثر من تلك التى يزود بها أخصائيو المعلومات فى الدول المتقدمة .

المكتبيون وأخصائيو المعلومات فى أفريقيا يجب عليهم توفير المعلومات للمجتمع العلمى ، ولمتخذى القرار ومؤسسات الأعمال وطلاب المدارس والجامعات والكليات من خلال خدمات منظمة مختلفة ، والقيام بتعليم المستفيدين فى هذه المؤسسات ، وعليهم أيضا محاربة الأمية عن طريق تخطيط برامج مواجهة لهذا الغرض فى المكتبات العامة ومراكز خدمة المجتمع ، وتوفير المعلومات للمناطق الريفية (عادة بالطرق الشفوية) مثل الفلاحين والمزراعين والعمال . لهذا ، فإن المكتبيين وأخصائيى المعلومات فى إفريقيا يمكن أن يعملوا تحت ظروف وحالات صعبة لتوفير وتقديم خدمات المعلومات للمناطق المتواجدين فيها . وهناك العديد من الاحتياجات والمتطلبات الجديدة والمتجددة التى يمكن أن تكون محل تحدى للمكتبيين وإخصائيى المعلومات الأفارقة . ولذلك يرى بعض خبراء المعلومات في إفريقيا أن المكتبيين وأخصائيى المعلومات فى البلدان الإفريقية يجب أن يطوروا ويحتفظوا بمهارات مستمرة لتسهيل توفر المعلومات

والتوصل لها أكثر من تمضية الوقت فى عمليات الفهرسة والتصنيف وأن يكونوا أولا مركزين على خدمة المستفيد وثانيا على العمل الوظيفى ، وأن بقدروا استخدام تكنولوجيا المعلومات كالحواسيب وغيرها واستغلالها قدر الإمكان . فالحواسيب الآن متوفرة فى إفريقيا ، ووجدت لتبقى ، وأخصائيو الموارد المعلوماتية الذين لا يستطيعون التكيف معها ربما لن يكون بإمكانهم الاستمرار فى عملهم ، ويجب عليهم أيضا أن يطوروا روابط وعلاقات مع المؤسسات الثقافية داخل الدولة ليكونوا قريبين من المواطن العادى والتأكد من أن المعرفة هى عملية متحركة ، وأن يقوموا بغرس بذرة حب مستمرة للتعلم فوق وابعد من المواقف الرسمية للتعلم ، وتغيير مواقفهم نحو عملهم والمستفيدين لتكون عندهم القدرة على دور اكثر إيجابية ، وبناء روابط مستمرة مع نظم وخدمات المعلومات المناظرة المحلية والإقليمية والدولية ومع نظرائهم أيضا للمحافظة على التطور الحديثة فى المجالات المختلفة ، وأيضا بناء أو إيجاد فرص للمشاركة فى موارد وشبكات المعلومات[37] .

أخصائيو المعلومات فى إفريقيا لهم دور كبير سيعملون من أجله إذا تم إعدادهم إعدادا جيداً وتم تزويدهم بالمعرفة والمهارات التى يحتاجون إليها للقيام بواجبهم على أكمل وجه لخدمة زبائنهم ومجتمعاتهم المحلية من خلال برامج مخططة تخطيطاً سليماً وجيدا . ويجب أن يكون لديهم القدرة على الوصول إلى الباحثين عن المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات وأولئك الأشخاص فى المناطق البعيدة ، وعليهم أن يقدموا خدماتهم للمجتمع الحضرى والريفى على السواء ، وعليهم أن يغوصوا فى العلوم الإنسانية والاجتماعية لفهم أكثر لاحتياجات المستفيدين وطبيعة المعلومات المطلوبة لتلبية تلك الاحتياجات ، وكذلك معرفة مجموعة المكتبات والمعلومات الخاصة ، ومعالجتها، والطرق المثلى لبث المعلومات ، وفهم واسع للتكنولوجيا الجديدة التى يمكن أن تستخدم لتنفيذ أعمالهم وواجباتهم بالإضافة إلى فهم عميق لأخلاقيات مهنة المعلومات وكيفية تطبيقها فى حياتهم المهنية .

وبما أن بيئة المعلومات فى إفريقيا ستتغير لمساعدة تنمية القارة نظراً لأن إفريقيا لا تستطيع عزل نفسها عن ثورة المعلومات العالمية ، فإن أخصائيى المعلومات يجب أن تكون لديهم المعرفة العلمية والثقافية حول الموضوعات التى تشكل اهتمام المستفيدين من خدمات المعلومات ومعرفة مصادر وخصائص تلك المعرفة ، بالإضافة إلى فهم احتياجات الرواد أو المستفيدين وحالاتهم النفسية ، ومعرفة احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلى وتقديم الخدمات التى يحتاج إليها بالطرق التقليدية وغير التقليدية المستخدمة لخدمة أفراد المجتمع . وعلى المستوى المحلى ، يجب على أخصائيى المعلومات فى كل دولة إفريقية تطوير استراتيجيات إصلاح العادة تأهيل خدمات المكتبات والمعلومات التى تتماشى وتناسب ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية[38] .

خاتمة

المعلومات تلعب فى وقتنا الحاضر دورا مهما وحيويا على جميع الأصعدة وفى كل المجالات التى تمس حياة الأفراد والشعوب على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية وغيرها .

ولن يتقدم أى مجتمع أو دولة إذا لم يتم استغلالاً جيداً وفق خطط منظمة مدروسة تعمل على توفير المعلومات لأفراد المجتمع وتلبى احتياجاته المعلوماتية ، وبناء بنيات أساسية للمعلومات وإصدار تشريعات تنظم سير تدفق المعلومات واستخدامها فى مجالات التنمية المختلفة وفى عمليات اتخاذ القرارات حتى تكون هذه القرارات فى مستوى المسئولية وسليمة .

وعلى البلدان الإفريقية أن تولى مزيداً من الاهتمام والعناية لقضايا المعلومات واستخدام واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى أقصى حد ممكن حتى لا تختلف إفريقيا عن ثورة المعلومات وتعيش على هامش مجتمع المعلومات العالمى . وحتى يتم استغلال واستخدام مصادر وموارد المعلومات المتاحة محليا وإقليميا ودوليا للبلدان الأفريقية ، ينبغى الاهتمام بأخصائيى المعلومات والعاملين بمؤسسات المعلومات المختلفة بتزويدهم بالتعليم والتدريب اللازم والمستمر حتى يكونوا على اتصال دائم بالتطورات الحديثة المستمرة فى مجال المعلومات وخدماتها والتكنولوجيا المستخدمة فى عملياتها المختلفة ، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية لهذه الشريحة من المجتمع بحيث تكون فى مستوى العمل والجهد المطلوب منها وهو الدخول بأفريقيا إلى القرن الجديد قوية تقف بجانب دول العالم الأخرى وليس متخلفة عنها ، والعمل على نقل المجتمع الأفريقى فى المستقبل إلى «مجتمع المعلومات» .

المراجـــع :

References :

1 – W. J. Martin. *The Information Society.* London: Aslib, 1988, p. 4.

2 – B. Boadi. "The Information sector in the Economic Development in Africa : the potential Role of Libraries". *IFLA Journal.* Vol. 10 No. 2, 1984, p. 139.

3 – B. R. Gifford. "The Learning Society: Libraries Without Walls". *Special libraries.* Vol. 83 No. 3, Summer 1992, p. 155.

4 – M. R. Owens. "The Information Function: a theoretical Basis for Development of Information Network and Centers", in *Libraries in Post-Industerial Society.* Edited by L. Eastabrook. Phoenix, AZ.: Oryx Press, 1977, p. 250.

5 – Nincent E. Giuliano. "A Manifesto for Librarians". *Library Journal.* Vol. 104, 15 September 1979, p. 1839.

6 – R. M. Mwinnyimbegu. "Obstacles to Information Transfer to the third world". *Library Review.* Vol. 42 No.5, 1993, p. 30.

7 – B. Boadi, p. 139 .

Edited by Allen kent. Vol. 48 (Supp. 11), 1991. p. 176.

15 – Maria Joao Amanta Trigo, et al. "National Information Policy: the Portugues Legal Framework (1980 - 1992)". *Journal of Information Science*. Vol. 22 No. 3, 1996, p. 221.

16 – Unesco as qouted in Ian Malley. *National Information Policy in the UK*. Shepshed. Leicestershire: IIMPC, 1988, p. 30.

17 – Jhon Gray. "National Information Policy - Myth of Magic? *Alexandria*. Vol. 1 No. 3, 1989, p. 23.

18 – K. Mchombu and K. Miti, op . cit., p. 141 .

19 – A. A. Alemna. "The Impact of New Information Technology in Africa." *Information Development*. Vol. 15 No. 3, September 1999, p. 168.

20 – Ibid.

21 – Mary-Lynn Suttie. "Libraries and Librariannship in Anglophone Africa in the 1990s," in *Librarianship and Information Work Worldwide 1996 - 1997*. Edited by Maurice B. Line. London: Bowkersaur, 1997, p. 284.

8 – Shiraz Durrani. "Independece in Kenya and the Lost Oppurtunity to Biuld a People Oriented Library Service". *Library Review*. Vol. 47 No. 8, 1998, p. 389.

9 – Ibid.

10 – K. J. Mchombu and K. Mati. "Formulation of National Information Policies in africa: Some Unlearnt Lessons". *International Information and Library Review*. Vol. 24 No. 2, June 1992, p. 139.

11 – N. Shillinglaw and W. Thomas. *The Information* Society. Cape Town, South Africa: Ad. Donker/Publisher, 1988, p. 69.

12 – Thabo Mbeki. *Speech of the Deputy President of the Republic of South africa, Thabo Mbeki at the G-7 Conference on the information Society* .

13 – Economic Commission for Africa, *Africa's Information Society Initiative (AISI): an Action Framework to Biuld Africa's Information and Communication Infrastructure*. Addis Ababa, Ethiopia: ECA, 1996.

14 – P. Hernon and H. C. Relyea. "Information Policies". *Encyclopedia of Library and Information Science*.

obeikandl.com

Information Development. Vol. 12 No. 2, june 1996, p. 91.

31 – Ibid.

32 – Jose-Marie Griffts. "The New Information Professional". *Bulletin of the American Society for Information Science.* Feb- March 1998.

33 – S. Michael Malinconico. "Information's Brave New World". *Library Journal.* Vol. 116 No. 8, May 1, 1992,p. 40.

34 – Kira Trapanaoff. "The Knowledge Society and the Information Professional: Challenges and Oppurtunities". *FID Review.* Vol. 1 No. 1, 1999, p. 32.

35 – Ibid.

36 – Ibid.

37 –A. Musana. "Developing Information Professionals for the New Africa". *FID News Bulletin.* Vol. 44 No. 4/5, April-May 1994, p. 44.

38 – Kino Mchombu. "Which Way African Librarianship?" *International Library Review.* Vol. 32 No. 3, September 1991, p. 198.

22 – R. M. Mwinymbegu, op. cit., p. 30.

23 – Tirong arap Tauni. "CD-ROM What Is Its Future in Africa?" *Online & CD-ROM Review.* Vol. 19 No. 1, 1995, p. 27.

24 – Saul F. C. Zulu. "Africa's Survival; Plan for Meeting the Challenges of Information Technology in the 1990s and Beyond". *Libri.* Vol. 44 No. 1, 1994, pp. 876 - 87 .

25 – Ibid .

26 – "Africa's Telematics symposium Report". *FID News Bulletin.* Vol. 45 No. 1, 1994, p. 215 .

27 – Ibid .

28 – Economic Commiission for Africa. *Africa's Information Society Initiative (ASIS): an Action framework to Build Africa's Information and Communication Infrastructure.* Addis Ababa, Ethiopia, 30 Apil - May 1996, [E/ECA/CM. 22/6], pp. 4 - 5 .

29 – Ibid., p. 11.

30 – K. H. Moahi. "Training African Librarians for the New Information Age: progress in Bostswana'.

obeikandl.com